القبس
جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة
11.12.09

المطوع: التضارب بين قيم الأسر وقيم الأعمال تحدٍّ يواجه الشركات العائلية

قال رئيس مجلس ادارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع أن هناك أكثر من ٢٠ مليون منشأة عائلية في الولايات المتحدة تمثل ٤٩٪ من الناتج المحلي، وتوظف ٥٩٪ من العمالة، وتخلق ٨٧٪ من فرص العمل الجديدة، بينما في دول الاتحاد الأوروبي تتراوح نسبة الشركات العائلية ما بين ٧٠ - ٩٥٪ من اجمالي الشركات العاملة فيها، وتساهم هذه الشركات بما نسبته ٧٠٪ من الناتج القومي.

ولفت الى أن نسبة الشركات أو المنشآت العائلية في دول مجلس التعاون تصل الى ما يقارب ٩٥٪ من مجموع المنشآت والشركات القائمة، مؤكدا انه لاينبغي ان يغيب عن أذهاننا أننا نتحدث في الغالب الأعم عن منشآت فردية، وعن شركات ومؤسسات حديثة العهد. أما ما نستطيع أن نسميه فعلاً شركات عائلية لها عمق تاريخي ولها حجم مؤثر فهو ما نطلق عليه «البيوتات التجارية» وعددها لا يتعدى المئات بأحسن الأحوال.

وتحدث المطوع عن بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات العائلية، موضحاً أنها تتمثل في عدد من النقاط أهمها:

● أن التنظيم بين العمل والأسرة والمنافسة على الادارة والملكية والسلطة، خطر يداهم الشركات العائلية، حيث تسيطر فكرة ملكية الشركة على الابن أو الحفيد بسبب كونه الوريث للعائلة، فيقلد مناصب قيادية في الشركة ويتمتع بمزايا عديدة رغم احتمال افتقاره للكفاءة والمهارة والخبرة المطلوبة. وهذه القفزات في المناصب تخلق خلخلة في الشركات العائلية.

● تخفي الجوانب الايجابية للعمل في الشركة العائلية بين طياتها جوانب أخرى مظلمة، تسبب العديد من المشكلات فيها، ذلك أن الغيرة والحسد والأحقاد قد تطغى في كثير من الأحيان على متطلبات اتخاذ القرارات الادارية والتجارية السليمة.

● غالباً ما تنشأ خلافات بين أفراد العائلة بسبب اختلاف التوجهات والميول والآراء أو لافتقارهم الى الرغبة في الاستمرار أو لعدم المامهم بأسس ومعايير العمل، مما قد يهدد استمرارية هذه الشركات ونجاحها.

● تعاني الشركات العائلية من ضعف في مواردها الادارية مما يؤدي الى عدم تكامل الخبرة المهنية الادارية داخل الشركة، وعدم تواصل الأجيال داخل العائلة ادارياً وقيادياً، بالاضافة الى ضعف التدريب المهني على الشق الاداري.

● مع احتمال مواجهة الشركات العائلية لتحديات ادارية متعلقة بمدى توافر المهنية الادارية ضمن أعضاء العائلة المسؤولين عن الادارة، ومحدودية التخطيط المستقبلي والاستراتيجي نتيجة مركزية اتخاذ القرار الاداري بهدف احكام السيطرة.

● تضارب بين القيم العائلية وقيم الأعمال في الشركات العائلية. فالتوظيف مثلاً في القيم العائلية يكون للأقرباء، بينما حسب قيم الأعمال يكون للكفاءات، ويسبب هذا التضارب مشاكل غير قليلة وغير سهلة، ويسبب ضغوطاً نفسية في المؤسسة وفي العائلة تعيق الادارة الفعالة للمؤسسة، كما تعيق - أحياناً - توجه أبناء العائلة الى المجالات التي يرغبون فيها خارج المؤسسة.

واقترح المطوع بعض الحلول لتلك المشاكل تتمثل في ابتعاد أفراد العائلة عن الادارة وتسليم دفتها الى ذوي الاختصاص كما في الشركات العالمية، واعادة هيكلة هذه الشركات في مراحلها الأولى قبل أن تبدأ المشاكل.

الجمعة 24 ذو الحجة 1430 هـ الموافق 11 ديسمبر 2009م العدد 12188\6634. السنة 48

فكر لكويت FKR II KUWAIT 2009

المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي تحت شعار «التكامل الاقتصادي العربي.. شركاء من أجل الرخاء» 9-10 ديسمبر

5 آلاف شركة في المنطقة بأصول تتجاوز 500 مليار دولار

الشركات العائلية الخليجية.. الخط الثاني في الاستثمارات بعد الحكومة

كتب جمال رمضان
وسالم عبدالغفور
ومحمود عبدالرزاق:

انعقدت جلسة الشركات العائلية بعنوان «تجارب الشركات العائلية.. ودروس المستقبل» وأدارها هشام العجمي، وتحدث فيها رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل المطوع، ونائب رئيس مجلس ادارة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة يوسف بن أحمد كانو بالسعودية عبدالعزيز كانو، شريك بشركة برايس وتر هاوس كوبرز بالامارات أمين ناصر وناقشت بجلسة رؤية العالم العربي للشركات العائلة والتي تنظر لها على أنها مؤسسات تعمل ضمن هياكل مغلقة وغير شفافة يتعذر دخولها على غير المنتمين اليها ، كما تناولت قرب هذه المؤسسات من الساحات السياسية وتأثيرها على الشؤون الدولة والعكس.

وتحدث المدير التنفيذي لشركة أي أم دي انترناشيونال بسويسرا هشام العجمي العجمي عن حجم التأثير الذي أحدثته الأزمة المالية بالشركات العائلية خلال الفترة الماضية ، مشيراً الى أن وكالات التصنيف لم تعط أي مؤشرات لما سيحدث لهذه المؤسسات، ولم يكن أحد يتوقع ما حدث، خاصة وأن المؤشرات كانت تشير الى أن هذه الشركات تؤدي بشكل جيد.

وأضاف العجمي أنه في 2008 ظهرت الافلاسات العالمية لعدة بنوك ومؤسسات عالمية مثل ليمن برزر، وتمت إفلاسات في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية، مشيراً الى أن الدول العربية لم تكن بمنأى عن ذلك، حيث ظهر تعثر مجموعتي سعد والقصيبي السعوديتين والتي تحدثت الصحف الغربية عن هذه المجموعات التي كانت تنقصها الشفافية.

واستعرض العجمي التحديات التي واجهت الشركات العائلية في العالم العربي، أولها الوراثة، خاصة وأن مع دخول مؤسسي الشركات العائلية الآن الى مرحلة الشيخوخة، ومع انتقال هذه المجموعات الى الاجيال الثانية والثالثة، التحدي الثاني: تنوع العمل، الكثير من الشركات كانت تقوم بتنويع العمل، حيث رأيت شركة سعودية تقوم بالعمل في 29 فصلا، التحدي الثالث التي تواجه الشركات العائلية العربية يتعلق بكيفية مواجهة السوق المنفتحة، خاصة وأن القوانين والانظمة العربية كانت تحمي الشركات العائلية، ولكن من خلال الانفتاح الاقتصادي الذي يعشيه العالم، اصبح من الصعب على هذه الشركات أن يتم حمايتها الا بالتنافسية والقدرة على العمل في الاسواق العالمية.

وقال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع انه وبحسب تقرير صادر عن (Dow Jones Private Eguity) جاء فيه ان 90% واكثر من النشاط التجاري في دول الخليج العربي يدار من قبل شركات عائلية يفوق عددها الـ 5.000 شركة وتملك اصولاً مجتمعة بأكثر من 500 مليار دولار وتوفر 70% من فرص العمل. واكد ان المسميات القانونية للشركات العالمية هي شركة ذات مسؤولية محدودة أو تضامنية أو توصية بسيطة أو توصية بالاسهم أو مساهمة مقفلة أو فردية وتعرف الشركات العائلية في عالمنا العربي بكرمها مع افراد العائلة، من حيث كونها تؤمن لهم فرصا للعمل، تطورا وظيفيا سريعا ومناصب ادارية عالية، فضلا عن الدخل العالي والمعيشة المرفهة، فهي شركات تتمتع فيها العائلة بملكية رئيسة ومشاركة كبيرة في الادارة مع انتقال وتوارث الادارة والقيادة والسيطرة بين اجيال العائلة الواحدة. كما ان الشركات العائلية في الخليج تشكل الخط الثاني في الاستثمارات بعد الحكومة، من خلال وجودها في اهم القطاعات كالتجزئة وتجارة الجملة والبناء والصناعة وقطاع العقارات والسيارات وفي مسح شمل 25 شركة عائلية خليجية تم اعداده من قبل شركة (BoozCo.)، تبين ان 48% من تلك الشركات تعمل في 5 قطاعات أو اكثر (قد تشمل التجزئة ومنتجات المستهلك، الضيافة العقارية والبناء، المنتجات الصناعية، الطاقة والكيماويات – وذلك بحسب استبيان صادر عن ارنست ويونج عام 2008)، و40% من الشركات منخرطة في 3 أو 4 قطاعات، بينما 12% فقط تعمل في قطاعين أو اقل.

وذكر انه في منطقتنا – كما في العالم اجمع – ستبقى الشركات العائلية سيدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وستبقى المصدر الاهم لفرص العمل المنتج، والمخزون الاغنى الذي يغذي الطبقة الوسطى ويدعمها لتحافظ على التنمية المستدامة والتوازن الاجتماعي، اما المشاريع الكبرى، فلا بد للشركات العائلية في منطقتنا من ان تطور نفسها وبسرعة من خلال التحول الى شكل قانوني يوسع قاعدة الملكية دون ان يلغي المسحة أو النظرة العائلية وخاصة بالنسبة للبيوتات التجارية ان صح التعبير، بحيث تكتسب هذه الشركات والبيوتات روح الاحتراف التي تزيل التعارض بين القيم العائلية والقيم الاعمالية، وبقي القول ان تجديدا منفتحا لهذا الاتجاه يجب ان ينعكس على التشريع.. وخصوصا على قانون الشركات.

● جانب من جلسة الشركات العائلية (تصوير: أحمد الحربي)

نسبة الشركات العائلية إلى مجموع الشركات المسجلة «بحسب احصائيات صادرة عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية»

الشرق الأوسط	%95
ايطاليا	%95
سويسرا	%85
بريطانيا	%75
السويد	%90
اسبانيا	%80
البرتغال	%70

بغرض توصيل الفكر الإسلامي للعالم

نايف المطوع: «99» تجربة كويتية ناجحة على غرار «سوبر مان»

استعرض رئيس مجلس إدارة مجموعة تشكيل الأعلام نايف المطوع في كلمته أمام مؤتمر فكر 8 فكرة 99 للبرامج الكرتونية وهي تجربة كويتية ناجحة أطلقتها الشركة منذ تأسيسها عام 2005 بغرض توصيل الفكر الإسلامي للعالم.

وقال المطوع انه من خلال الشخصيات الكرتونية قد استطاعت تحقيق تطور في نشر المفاهيم الإسلامية في شتى أنحاء العالم، مشيرا إلى أن إطلاق رسومات إسلامية تضاهي مثيلتها الغربية خطوة إيجابية لإبداء وجهة نظر العالم الإسلامي كما يبدي العالم الغربي مفاهيمه ووجهات نظره من خلال رسومات مشابهة.

وأضاف ان إطلاق رسومات كرتونية تنافس ما أنتجه الغرب مثل سوبرمان، لم يكن بالأمر السهل، ولكن استطاعت مجموعة شخصيات 99 أن تصل وتغزو الأسواق الغربية وتغرس المفاهيم الإسلامية، مشيرا إلى أن كافة وسائل الإعلام العالمية أشادت بتجربة الشركة الريادية.

● نايف المطوع مستعرضاً تجربة 99 في المؤتمر (تصوير: أحمد الحربي)

مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي

نقاشات في قضايا الزراعة والمصرفية الإسلامية والشركات العائلية

ختام «فكر 8»: وصفات للنجاح الاقتصادي

إحدى جلسات اليوم الثاني من المؤتمر (تصوير مرهف حورية)

| كتب محمد الجاموس وابراهيم فتيت |

أنهى المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي «فكر 8» أعماله التي استمرت يومين بخمس جلسات تناولت الامن الغذائي والزراعة العالمية، والنموذج المالي الإسلامي، وخلق فرص عمل للشباب، ومجلس التعاون الخليجي، والشركات العائلية، اضافة إلى جلسة ختامية عقدت تحت عنوان «حوار العرب - صوت الشباب العربي».

«النموذج المالي الإسلامي»

واكد مشاركون في الجلسة الثانية التي تناولت النموذج المالي الإسلامي وعقدت تحت عنوان «هل تساعد المصرفية الإسلامية على انقاذ الاقتصاد العالمي؟» على حاجة النظام المالي العالمي إلى أساسيات النظام المالي الإسلامي والذي يعتمد على الجانب الاخلاقي كاساس في العلاقة بين المؤسسة المالية وبين العميل.

وشدد جميع المشاركين في هذه الجلسة على ان الشريعة الإسلامية تمتلك مخزونا من التشريعات التي تمكن النظام المالي الإسلامي من ان ينمو ويتطور سريعا نظرا لمرونة هذه التشريعات وتماشيها مع متطلبات العصر.

وقال المدير السابق لبرنامج دراسات الشريعة الإسلامية في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة فرانك فوغل ان الاعمال المالية الإسلامية تقوم على الحد من تفشي الربا والمخاطر، وهناك مبادئ كثيرة يتمتع بها العمل الإسلامي، منها تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر والالتزام بالأحكام، مشيرا إلى ان العمل المالي الإسلامي يجري وفق احكام ثابتة مستمدة من الشريعة.

وأوضح ان مفهوم نظام المال بصفة عامة مبني على المضاربة وهذا ممنوع في الاسلام، مما جعل الفقهاء ينكبون على دراسة هذه المسألة للخروج بحلول اسلامية فاعلة، لافتا إلى ان الفقهاء في الشريعة الإسلامية المعنيين بذلك والقانون استطاعوا ان يخرجوا بمجموعة من الرؤى التي تحمل الحلول لذلك.

واضاف ان هناك انشطة ناجحة جدا يقوم بها قطاع التمويل الإسلامي ولكن هناك مؤسسات تطلب من الفقهاء ان يطوروا عملية التمويل بشكل مستمر، مشيرا إلى دور المؤسسة الفقهية وضرورة تماشيها مع متطلبات النظام المالي العالمي.

وفي ما يخص مسألة ملكية الصكوك، قال فوغل «أننا نجد بعض الشوائب التي تشوب عملية الصكوك في الوقت الحالي وسوف نطرح بعض التعليمات الخاصة بقانون مكافحة الافلاس»، مشددا على انه مازال هناك عدم استقرار بالنسبة لعملية بيع الصكوك، مشيرا إلى ضرورة الحاجة الى توحيد المعايير بالنسبة لمسألة الفتيا التي تصدر في هذا الامر.

ميلر

وقال الشريك في شركة نورتون روز البريطانية التي تتخذ من الامارات مقرا لها نيل ميلر ان النظام التمويلي الإسلامي مختلف عن كافة النظم الاخرى لأنه يعمل ضمن اطار حديث، وهناك بعض التحديات التي يجب ان يتم التعامل معها، وهناك ايضا مبادئ اخلاقية تعتمد عليها المؤسسات الإسلامية يجب الالتزام بها.

وأوضح ان التمويل الإسلامي يهدف إلى مساعدة كافة القطاعات الاقتصادية بشكل فاعل وذلك نابع من احكام الشريعة الإسلامية الغراء

وردا على سؤال حول ما اذا كان التمويل الإسلامي مطالبا بالعودة إلى المنتجات التقليدية قال ميلر انه يصعب الاجابة عن هذا السؤال ولكن هناك تعاملات اسلامية تمت على غرار الطرق التقليدية في بعض الصفقات ويجب ان نأخذ الايجابيات والسلبيات ونناقشها معا للخروج برؤية افضل للعمل المصرفي.

وبين أن المشكلات المالية الناتجة عن الاقراض يمكن حلها من خلال إعادة هيكلة تلك الديون، وهذا ما يجب ان تتوجه اليه البنوك في المستقبل.

واعتبر ميلر ان المسألة اللاخلاقية في غاية الخطورة والاهمية معا وانه يجب اشراك المستثمر او الممول في مسألة الديون والعملية المالية بشكل عام وهذا جانب اخلاقي يشدد عليه النظام المالي الإسلامي.

أكد ميلر ان هناك العديد من المؤسسات تسعى اساسا إلى تحقيق الربح من دون النظر إلى احتياجات المجتمع، مشيرا إلى ان الغرب يستطيع ان يستفيد من نظام التمويل الإسلامي، نظرا لامتلاك الشريعة الإسلامية مخزونا ضخما من التشريعات التي تمكن التمويل الإسلامي من التماشي مع اي عصر ومتغيرات.

لالدين

وقال المدير التنفيذي للاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا محمد اكرم لالدين ان التمويل الإسلامي ليس كاملا ولكنه يتمتع بخصائص تجعله ناضجا من الناحية التجريبية، مشيرا إلى ان الاطار الاخلاقي مهم في التعاملات المالية وهذا ما يتمتع به التمويل الإسلامي، كما ان الاستشارات التي تقدم للمصارف كلها مستمدة من الشريعة الإسلامية، ما يجعلها اكثر التزاما من غيرها.

وأوضح ان الاسلام يمنع بيع الديون والتجارة بالاوراق المالية، مشيرا إلى ان لجنة السندات في ماليزيا اتاحت بيع الديون ولكن بقيود معينة تقنن هذه العملية، مشددا على ان الدين يجب ان يكون مستقرا اذا اريد بيعه، اما بخصوص ازمة الرهن العقاري التي ادت إلى الازمة المالية العالمية فان بيع هذه الديون الخاصة بالرهن العقاري غير آمنة وغير مرغوبة لان ذلك يعتبر دينا غير امن وغير مستقر.

الصمادي

وقال رئيس مجلس ادارة البنك العربي الإسلامي الدولي تيسير الصمادي ان الازمة المالية نبعت من وجود عمليات مالية ومضاربات غير جيدة فضلا عن المتاجرة باسهم مسمومة والابتعاد عن الاخلاقيات واخذ فائدة عالية على كافة المعاملات، مضيفا انه كان طبيعيا اثر كل ذلك ان تحدث هزة اقتصادية كبيرة وقد حدثت بالفعل.

وأضاف ان النظام الاقتصادي الإسلامي مختلف تماما في تعاملاته المالية عن نظيره التقليدي، فالاول يقوم على اساس المشاركة في الربح والخسارة كما تحكمه اخلاقيات القرآن والسنة.

وفي اطار حديثه عن بيئة العمل المصرفية الإسلامية، أكد على ان البنوك الإسلامية تعمل في بيئة معقدة وان هناك طلبات متزايدة على المضاربة والمشاركة ولذلك يتوجب على النظام المالي الإسلامي ان يعمل بشكل جديد ومختلف.

«الشركات العائلية»

وناقشت الجلسة الرابعة للمؤتمر رؤية العالم العربي للشركات العائلية والتي يتم النظر لها على أنها مؤسسات تعمل ضمن هياكل مغلقة وغير شفافة يتعذر دخولها على غير المنتمين إليها، كما تناولت قرب هذه المؤسسات من الساحات السياسية وتأثيرها على الشؤون الدولة والعكس.

وأدار الجلسة المدير التنفيذي لشركة أي أم دي انترناشيونال في سويسرا هشام العجمي، وتكلم فيها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل المطوع، والشريك بشركة برايس وترهاوس كوبرز بالامارات أمين ناصر، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البنوي الصناعية والرئيس الاقليمي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا لجمعية الرؤساء الشباب وليد البنوي بدلاً من نائب رئيس مجلس إدارة ونائب الرئيس التنفيذي، لشركة يوسف بن أحمد كانو بالسعودية عبد العزيز كانو الذي اعتذر عن المشاركة في المؤتمر.

العجمي

وتحدث العجمي عن حجم التأثير الذي احدثته الأزمة المالية بالشركات العائلية خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن وكالات التصنيف لم تعط أي مؤشرات لما سيحدث لهذه المؤسسات، ولم يكن أحد يتوقع ما حدث، خاصة وأن المؤشرات كانت تشير إلى أن هذه الشركات تؤدي بشكل جيد.

وتابع العجمي أنه في 2008 ظهرت الافلاسات العالمية لعدة بنوك ومؤسسات عالمية مثل «ليمان براذرز»، وتمت أفلاسات في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، مشيراً إلى ان الدول العربية لم تكن بمنأى عن ذلك، حيث ظهر تعثر مجموعتي سعد والقصيبي وتحدثت الصحف الغربية عن هذه المجموعات التي كانت تنقصها الشفافية.

فيصل المطوع

وأوضح فيصل المطوع أن الشركات المساهمة لا تتعارض مع الشركات العائلية، مشيرا إلى أن كثيرا من الشركات الكبرى في العالم هي في حقيقتها شركات عائلية، وفي فرنسا 65 في المئة من الشركات الكبري تبقي ضمن عائلة واحدة أو مجموعة من العائلات، 64 في المئة في المانيا، 75 في المئة في تشيلسي واستراليا، علما بأن في اليابان شركات عائلية عمرها الف ومائتا سنة.

ولفت المطوع إلى أن نسبة الشركات العائلية إلى مجموع الشركات المسجلة بحسب احصائية جاءت على الشكل التالي: السعودية 95 في المئة، ايطاليا 95 في المئة، سويسرا 85 في المئة، بريطانيا 75 في المئة، السويد 90 في المئة، اسبانيا 80 في المئة، البرتغال 70 في المئة، علما أن في الولايات المتحدة هناك أكثر من 20 مليون منشأة عائلية تمثل 49 في المئة الناتج المحلي.

وفي ما يخص نسب الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي، قال المطوع ان نسبتها تصل إلى ما يقارب 95 في المئة من مجموع المنشآت القائمة، فهي في الغالب منشآت فردية ومؤسسات حديثة العهد، مشيرا إلى أن البيوتات التجارية (الشركات العائلية ذات العمق التاريخي والحجم المؤثر) عددها لا يتعدى المئات في أحسن الأحوال.

البنوي

اعتبر وليد البنوي أن أكبر التحديات التي تواجه الشركات العائلية هي تسليم القيادة من جيل إلى جيل، موضحاً أن معظلة الشركات العائلية تتمحور حول أمكانية الفصل بين الثلاث محاور الرئيسية: العائلة، والملكية، والإدارة، مشيراً إلى أن شركة البنوي استطاعت أن تعالج كل هذه المحاور، وغالبية العرب ليس لهم مهارة في البزنسن وهنا يأتي دور مجلس الإدارة الذي يضع خطة إستراتيجية يتم تطبيقها مع تغير الأجيال، إذا لم يكن لدى الشركات العائلية أحد لديه القدرة على الادارة، ويجب الفصل بين الإدارة وبين الملكية.

وأوضح البنوي أن الشفافية تأتي من الفصل بين الملكية والادارة، عندنا خمس أعضاء مجلس الادارة من الاسرة، التي تمتلك 78 في المئة، حوكمة الشركات هي مثل أي دستور، المسؤولية تبدأ من الداخل من داخل العائلة.

أمين

من جهة أخرى، تناول أمين بعض الارقام التي أظهرتها احصائية للأمم المتحدة، حيث أن 80 في المئة من الشركات العائلية كانت مضطرة إلى التصفية بسبب الخلافات التي تحدث بعض الجيل الثالث، مبيناً أن غالبية الشركات العائلية في الشرق الأوسط والتي تمثل نسبة 95 في المئة من اجمالي الشركات تعود إلى السبعينات وهو ما يوضح وقوعها في تحد كبير الآن وهو انتقال القيادة من الجيل الثاني إلى الثالث.

ولفت أمين إلى أن قدرة العائلة الصغيرة التي تتكون من 5 إلى 7 أفراد أسهل، ولكن يجب وضع استراتيجية أو خريطة لعمل هذه العائلة بعد 20 عاماً والتغيرات التي قد تحدث خلال المستقبل، مبيناً أنه سينضم الجيل الثالث بشكل طبيعي ولكن يتعين على العائلة أن تضع قاعدة معيارية، مثل المؤهلات الدراسية والمهارات خاصة، ويجب وضع احتمال خروج أحد أفراد العائلة للعمل خارج العائلة، والعائلة ترفض ذلك، وبذلك هم يسجنون الابداع والتفوق بداخل هذا الفرد.

"فكر 8" اختتم أعماله أول من أمس وناقش الصيرفة والبطالة والتعليم والزراعة

الشركات العائلية تواجه مشكلات الوراثة والانفتاح وتنوع الأعمال

■ اختتم المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي «فكر 8» فعالياته امس الاول حيث ناقش الكثير من القضايا في جلسات عمل متعددة وتحت عنوان «الشركات العائلية .. القوة والتحديات»، حيث قال المدير التنفيذي في شركة «اي ام دي» انترناشيونال بسويسرا هشام العمي ان وكالات التصنيف لم تعط اي مؤشرات لما سيحدث عن حجم التأثيرات التي احدثتها الازمة المالية العالمية في الشركات خلال الفترة الماضية.

واستعرض العمي التحديات التي واجهت الشركات العائلية في العالم العربي، قائلا ان أولها الوراثة، خاصة وانه مع دخول مؤسسي الشركات العائلية الآن إلى مرحلة الشيخوخة، ومع انتقال إدارة هذه المجموعات إلى الأجيال الثانية والثالثة وانحدار مستوى بعض هذه الشركات خاصة مع عدم قدرة هذه الاجيال على قيادة الشركات مثل المؤسسين.

واوضح العمي ان التحدي الثاني يكمن في كيفية تنوع العمل لان الكثير من الشركات العائلية لم تستطع ان تنوع عملها مبيناً أن من بين التحديات التي تواجه الشركات العائلية العربية كيفية مواجهة السوق المنفتحة، خاصة وان القوانين والأنظمة العربية كانت تحمي الشركات العائلية، ولكن بعد الانفتاح الاقتصادي الذي يعيشه العالم، أصبح من الصعب على هذه الشركات أن يتم حمايتها إلا بالتنافسية والقدرة على العمل في الأسواق العالمية.

من جهته استعرب فيصل المطوع رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار بالكويت مسألة تسليط الضوء بشكل لافت على الشركات العائلية المتعثرة بشكل يطرح الثقة في تلك المؤسسات، في حين إذا نظرنا إلى بعض البنوك والشركات العملاقة على مستوى العالم نجدها تعثرت وأفلست متسائلا: لماذا؟ مشيراً إلى احصائيات تؤكد أن الشركات العائلية تنمو بنسبة 15 في المئة عالمياً بالمقارنة بالشركات الأخرى خلال الخمس سنوات المقبلة.

وعن التحديات قال المطوع، ان 8 في المئة من الشركات العائلية فقط هي التي تبقى بعد الجيل الثالث، خاصة بسبب الخلافات التي تنشأ بين الأخوة والأقارب، ولذلك يجب تغيير النمط ، والهيكلة لكي تتسم بالشفافية مطالبا بأن تهتم السلطات في الدول العربية بهذه المؤسسات وأن تطور القوانين لتواكب التغيرات التي تحدث في هذه المؤسسات، لكي لا يتم تدمير هذا الإرث العائلي، وما يقدمه لاقتصادات المنطقة.

وقال المطوع إن العصر يتطلب التغيير رغم أن التقاليد تتحكم في بعض الأمور مثل المحاسبة فلا يستطيع الشخص محاسبة اخاه او اخته، مشيراً إلى أن التوظيف يتم عن طريق الأهل عكس الشركات الاخرى التي توظف الأكفاء، مبيناً أنه اذا ما تم الفصل بين العائلة والقدرة على العمل في الأسواق العالمية.

■ لوغو الفكر العربي

■ جانب من الحضور في الجلسات الختامية

المالكة للشركة والإدارة نستطيع أن نحقق نجاحات.

و اشار المطوع إلى أن الشركات المساهمة لا تتعارض مع الشركات العائلية بل أن كثيراً من الشركات الكبرى في العالم هي في حقيقتها شركات عائلية، لافتا انه في فرنسا 65 في المئة من الشركات الكبرى تبقى ضمن عائلة واحدة او مجموعة من العائلات، وتصل هذه النسبة إلى 64 في المئة في ألمانيا و75 في المئة في تشيلي وأستراليا، وفي اليابان شركات عائلية عمرها الف وستمئة سنة.

وتناول المطوع نسب الشركات العائلية في بعض الدول والمناطق، حيث بلغت نسبتها في الشرق الاوسط ، وايطاليا 95 في المئة، وفي سويسرا 85 في المئة، وبريطانيا 75 في المئة، وفي السويد 90 في المئة، وفي اسبانيا 80 في المئة، وفي البرتغال 70 في المئة، موضحاً أن في الولايات المتحدة هناك أكثر من 20 مليون منشأة عائلية تمثل 49 في المئة من الناتج المحلي، وتوظف أكثر من 59 في المئة من العمالة وتخلق 87 في المئة من فرص العمل الجديدة، بينما في دول الاتحاد الاوربي تتراوح نسبة الشركات العائلية ما بين 70 إلى 95 في المئة من إجمالي الشركات العاملة بها وتساهم هذه الشركات بما نسبته 70 في المئة من الناتج القومي.

وعن منطقة الخليج قال المطوع ان نسبتها تصل إلى 95 في المئة من مجموع المنشآت أو الشركات القائمة، مبيناً أن هناك فرقاً بين منشآت فردية وبين البيوت التجارية والتي نستطيع أن نسميها شركات عائلية لها عمق تاريخي ولها حجم مؤثر وعددها لا يتعدى المئات.

وقال المطوع إن العمر الاقتصادي بالمعنى الحديث لمعظم مؤسسات الأعمال في المنطقة لا يتعدى 60 عاما ، ومعظم الشركات العائلية حتى الكبيرة منها لا تزال بقيادة مؤسسيها أو الجيل الأول الذي خلف هؤلاء المؤسسين ، وبالتالي يجب أن نكون حريصين جدا في الحديث عن الشركات، مشيرا الى أنه يجب التفرقة وبوضوح بين الشركات العائلية الكبيرة والصغيرة وبين البيوتات التجارية والشركات العائلية الحديثة .

ومن جانبه اعتبر وليد البنوى نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة البنوى السعودية أن أكبر التحديات التي تواجه الشركات العائلية هي تسليم القيادة من جيل إلى جيل، موضحاً أن معضلة الشركات العائلية تتمحور حول إمكانية الفصل بين الثلاثة محاور الرئيسية: العائلة، والملكية، والإدارة.

وفي الجلسة الختامية ناقش المؤتمر مسألة «قضايا الشباب، مشكلات دائمة وحلول غائبة»، حيث أكد الامين العام لمؤسسة الفكر العربي حمد العامري ان العمل في المؤسسة، يبعث روح التفاؤل في الشباب العربي والقضايا الشبابية الملحة التي تشغلنا بشكل كبير، موضحاً ان لمثل هذه المؤتمرات نتائج ايجابية تتمثل في استمرار التواصل عن طريق الشبكة العنكبوتية والكثير من المبادرات مع الشباب للعمل التطوعي.

من جانبها رأت إيناس العياري الناشطة في المجال الشبابي ان قضية الشباب الاولى تتمثل بمستقبله الوظيفي. وردا عن سؤال حول رؤيتها الى المستقبل قالت العياري ان المستقبل ضبابي وان القلق يسيطر على مجموعة الشباب وذلك قياساً بالعوامل الخارجية والازمات التي طفت على السطح في الاونة الاخيرة.

ومن جانبه قال نوفل- أحد الشباب المشاركين في الندوة- ان المشكلة الرئيسية التي تواجه الشباب العربي هي انهم مهمشون فالحكومات لا تشركهم في صنع مستقبلهم بل تتركهم ليتخاطفهم القطاع الخاص واحداً تلو الآخر.

واكد على ان المجتمع يمارس حالة من حالات الاقصاء تجاه الشباب وكذلك الانظمة السياسية للانظمة العربية تمارس نفس النوع من الاقصاء او أكثر، شارحاً ان القضية المهمة هي عدم وجود المبادرات فالدعم يقدم فقط من القطاع الخاص وهذا غير كاف، مبدياً ثقته بقدرة الشباب العربي على تغيير واقعهم الحالي، لافتاً على ان الشباب يتجهون الى العمل المربح، ولا يهتمون كثيراً بالأعمال المجتمعية.

وقال ان المجتمع المليء بالانتقادات يدلل على وجود اخطاء فندن بحاجة كمجتمعات الى حرية الرأي والتفكير ونحن نعيش ازمة حرية في التفكير لمخاوف من الانظمة.

ضمن الجلسة الرابعة والخاصة بالشركات العائلية "أسلوبنا الخاص في عالم الأعمال"

المطوع: 95٪ من شركات الخليج عائلية وتدار بأصول قيمتها 500 مليار دولار

11.12.09

الأنباء

جانب من الجلسة الرابعة (احمد باكير)

محمود فاروق

تناولت الجلسة الرابعة الاسلوب الخاص في عالم الاعمال والمتعلق بالشركات العالية حيث اعتبر رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل المطوع ان قضية الشركات العائلية باتت من القضايا الملحة لتأثيرها المباشر ودورها الفعال في ازدهار اقتصادات الدول، حيث تبرز اهمية هذه الشركات العائلية التي اخذت اشكالا مختلفة الا انها حافظت في كثير من الاحيان على طابعها العائلي المميز فأصبحت عائلات واسر بعينها تعرف بأسماء هذه الشركات وسرعان ما اخذت هذه الشركات تجتاز محيطها المحلي لتخترق البعد الاقليمي.واضاف المطوع في كلمته في الجلسة الرابعة والخاصة بالشركات العائلية «اسلوبنا الخاص في عالم الاعمال» الشركات العائلية تمثل اقدم شكل لانواع الشركات وتعتبر هي النواة الفعلية لبداية تكوين جميع انواع الشركات الاخرى وكان حلم اي فرد قديما ان يكون شركة تحمل اسمه ثم يتوارثها ابناؤه واحفاده من بعده.

وبين ان الشركات المساهمة لا تتعارض مع الشركات العائلية، بل ان كثيرا من الشركات الكبرى في العالم هي في حقيقتها شركات عائلية، وفي فرنسا 65٪ من الشركات الكبرى تبقى ضمن عائلة واحدة او مجموعة من العائلات، وهذه النسبة هي 64٪ في ألمانيا، و75٪ في تشيلي واستراليا، وفي اليابان شركات عائلة عمرها الف ومائتا سنة، كما تمثل الشركات العائلية مكانة كبيرة في اقتصادات الكثير من دول العالم، بغض النظر عن تنوع نهج هذه الدول الاقتصادي، حيث تمثل الشركات العائلية النسبة الكبرى من اجمالي الشركات العاملة بالاقتصادات الوطنية لهذه الدول، الا انها لا تحظى بالزخم الاعلامي المناسب والكافي بسبب كونها شركات عائلية صغيرة نسبيا وغير مدرجة في اسواق الاوراق المالية.

وفي الولايات المتحدة الاميركية هناك اكثر من 20 مليون منشأة عائلية تمثل 49٪ من الناتج المحلي، توظف 59٪ من العمالة، وتخلق 87٪ من فرص العمل الجديدة، بينما في دول الاتحاد الاوروبي تتراوح نسبة الشركات العائلية ما بين 70 و 95٪ من اجمالي الشركات العاملة بها، وتساهم هذه الشركات بما نسبته 70٪ من الناتج القومي.

واوضح ان الشركات او المنشآت العائلية في دول مجلس التعاون قد تصل الى ما يقارب 95٪ من مجموع المنشآت او الشركات القائمة.

وفي تقرير صادر عن «Dow Jones Private Equity» جاء فيه ان 90٪ واكثر من النشاط التجاري في دول الخليج العربي يدار من قبل شركات عائلية يفوق عددها 5 آلاف شركة وتملك اصولا مجتمعة بأكثر من 500 مليار دولار وتوفر 70٪ من فرص العمل.

وفي مسح شمل 25 شركة عائلية خليجية تم اعداده من قبل شركة «Booz & Co.»، تبين ان 48٪ من تلك الشركات تعمل في 5 قطاعات او اكثر «قد تشمل التجزئة ومنتجات المستهلك، الضيافة العقارية والبناء، المنتجات الصناعية، الطاقة والكيماويات - وذلك بحسب استبيان صادر عن ارنستويونج عام 2008»، و40٪ من الشركات منخرطة في 3 او 4 قطاعات، بينما 12٪ فقط تعمل في قطاعين او اقل.

وذكر ان نجاح الشركات العائلية في منطقة الخليج العربي يعود الى عدة عوامل مرتبطة بطبيعة اسواق الخليج الناشئة والتراث الثقافي للمنطقة، ومنها:

1 - محدودية المنافسة الخارجية، وذلك في المراحل الاولى من تأسيسها، ووفرة الفرص الاستثمارية والقدرة الخاصة في الحصول على التمويل والمعلومات وشبكة المعارف.

2 - مركزية اتخاذ القرار ضمن العائلة، وذلك بسبب العمر القصير نسبيا لتلك الشركات، اضافة الى العامل الثقافي والتاريخي للمنطقة، اذ ان غالبية الشركات العائلية تتم ادارتها من قبل فرد او اثنين من العائلة.

3 - احترام التقاليد في انتقال السلطة «الوراثة»، ما يحد من الخلافات العائلية التي قد تتسبب في انهاء الشركة.

- فقد وجدت الدراسة المعدة من قبل «Booz & Co.» ان اداء الشركات العائلية قد فاق الشركات الاخرى، من حيث النمو في حقوق المساهمين، بنسبة 15٪ في الفترة الممتدة من يناير 2005 الى اكتوبر 2008، وذلك بحسب مؤشر للشركات العائلية اعدته كريديت سويس في وقت سابق.

ثلاثة تحديات تواجه الشركات العائلية في الشرق الأوسط

في اليوم الأخير من المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي

أحمد فتحي وتامر عبدالعزيز

اختتم المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي أعماله أمس بمناقشة مواضيع عدة، كان أبرزها "رؤية العالم العربي للشركات العائلية" والأمن الغذائي العربي والمصرفية الإسلامية ومساعدتها على إنقاذ الاقتصاد الإسلامي وخلق فرص عمل للشباب.

ناقش المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي في يومه الثاني والأخير أمس عدة محاور، كان من أبرزها "رؤية العالم العربي للشركات العائلية" التي يُنظر إليها على أنها مؤسسات تعمل ضمن هياكل مغلقة وغير شفافة يتعذر دخولها على غير المنتمين إليها، كما تناولت قرب هذه المؤسسات من الساحات السياسية وتأثيرها على شؤون الدولة والحكم، وأدار الجلسة المدير التنفيذي لشركة أي أم بي انترناشيونال بسويسرا هشام العجمي وتكلم فيها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل المطوع، والشريك بشركة برايس وتر هاوس كوبرز بالإمارات أمين ناصر، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البنوي الصناعية والرئيس الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجمعية الرؤساء الشباب وليد البنوي بدلاً من نائب رئيس مجلس إدارة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة يوسف بن أحمد كانو بالسعودية عبدالعزيز كانو الذي اعتذر عن عدم المشاركة في المؤتمر.

في البداية تكلم العجمي عن حجم التأثير الذي أحدثته الأزمة المالية بالشركات العائلية خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن وكالات التصنيف لم تعط أي مؤشرات لما سيحدث لهذه المؤسسات، ولم يكن أحد يتوقع ما حدث خاصة أن المؤشرات كانت تشير إلى أن هذه الشركات تؤدي بشكل جيد.

وتابع العجمي قائلاً إنه في 2008 ظهرت الإفلاسات العالمية لعدة بنوك ومؤسسات عالمية مثل ليمن برزر، وتمت إفلاسات في العديد من الدول الأوربية والأميركية، مشيراً إلى أن الدول العربية لم تكن بمنأى عن ذلك، حيث ظهر تعثر مجموعة سعد والقصيبي الذي اهتمت بالحديث عنه الصحف الغربية.

واستعرض العجمي التحديات التي واجهت الشركات العائلية في العالم العربي، وأولها الوراثة خاصة أنه مع دخول مؤسسي الشركات العائلية الآن إلى مرحلة الشيخوخة، ومع انتقال إدارة هذه المجموعات إلى الجيلين الثاني والثالث وانحدار مستوى الشركة خاصة مع عدم قدرة هذين الجيلين على قيادة الشركات مثل المؤسسين.

المطوع

وتعجب المطوع من تسليط الضوء بشكل لافت على الشركات العائلية المتعثرة بشكل يطرح الثقة عن تلك المؤسسات، في حين إذا نظرنا إلى بعض البنوك والشركات العملاقة على مستوى العالم نجدها تعثرت وأفلست فلماذا التركيز على الشركات العائلية، مشيراً إلى إحصائية تبين أن الشركات العائلية تنمو بنسبة 15 في المئة عالمياً بالمقارنة بالشركات الأخرى خلال الخمس سنوات القادمة.

وعن التحديات قال المطوع، إن 8 في المئة من الشركات العائلية فقط هي التي تبقى بعد الجيل الثالث، خاصة بسبب الخلافات التي تنشأ بين الإخوة وأولاد العمومة، ولذلك يجب تغيير النمط والهيكلة لكي تعطي الشفافية، وذلك بتحويلها من شركة أفراد إلى شركة مساهمة أو شركة أموال، لأنه سيصبح من يتحكم فيها أكثر من شخص وليس فردا واحدا.

وطالب المطوع أن تهتم السلطات في دولنا بهذه المؤسسات وأن تطور القوانين لتواكب التغيرات التي تحدث في هذه المؤسسات لكي لا يتم تدمير هذا الإرث العائلي، وما يقدمه إلى اقتصاديات دولنا.

وعن منطقة الخليج قال المطوع إن نسبتها تصل إلى 95 في المئة من مجموع المنشآت أو الشركات القائمة، مبيناً أن هناك فرقا بين منشآت قريبة وبين البيوت التجارية التي نستطيع أن نسميها شركات عائلية لها عمق تاريخي ولها حجم مؤثر وعددها لا يتعدى المئات.

ولفت إلى أن الشركات العائلية في الخليج تشكل الخط الثاني في الاستثمارات بعد الحكومة من خلال وجودها في أهم القطاعات كالتجزئة وتجارة الجملة والبناء والصناعة وقطاع العقارات والسيارات، مشيرا إلى أنه في مسح شمل 25 شركة عائلية خليجية تم اعداده من قبل "شركة بوز اند كامباني" تبين أن 48 في المئة من تلك الشركات تعمل في 5 قطاعات أو أكثر قد تشمل التجزئة ومنتجات المستهلك والضيافة العقارية والبناء والمنتجات الصناعية والطاقة، وذلك بحسب استبيان لأرنست اند يونغ عام 2008، و40 في المئة من الشركات منخرطة في ثلاث أو اربع قطاعات بينما 12 في المئة فقط تعمل في قطاعين أو أقل.

البنوي

ومن جانبه أعتبر البنوي أن أكبر التحديات التي تواجه الشركات العائلية هي تسليم القيادة من جيل إلى جيل، موضحاً أن معضلة الشركات العائلية تتمحور حول امكانية الفصل بين المحاور الثلاثة الرئيسية: العائلة والملكية، والإدارة، مشيراً إلى أن شركة البنوي استطاعت أن تعالج كل هذه المحاور، وغالبية العرب ليس لهم مهارة في البزنس، ولكن هنا يأتي دور مجلس الإدارة الذي يضع خطة استراتيجية يتم تطبيقها مع تغير الأجيال، وإذا لم يكن لدى الشركات العائلية أحد لديه القدرة على الإدارة، يجب الفصل بين الإدارة وبين الملكية.

أمين

تناول أمين بعد الأرقام التي أظهرتها احصائية لملاهم المتحدة، أن 80 في المئة من الشركات العائلية كانت مضطرة إلى التصفية بسبب الخلافات التي تحدث بعض الجيل الثالث، مبيناً أن غالبية الشركات العائلية في الشرق الأوسط والتي تمثل نسبة 95 في المئة من إجمالي الشركات تعود إلى السبعينيات، وهو ما يوضح وقوعها في تحد كبير الآن، وهو انتقال القيادة من الجيل الثاني إلى الثالث.

ولفت أمين إلى أنه يجب وضع استراتيجية أو خريطة لعمل هذه العائلة بعد 20 عاماً والتغيرات التي قد تحدث خلال المستقبل، مبيناً أن انتقال القيادة إلى الجيل الثالث بشكل طبيعي ولكن يتعين على العائلة أن تضع قاعدة لمن يتولى القيادة منها، مثل الحصول على مؤهلات دراسية عليا مثلاً ومهارات خاصة، ويجب وضع احتمال خروج أحد أفراد العائلة للعمل خارج العائلة، ونجد أن العائلة ترفض ذلك، وذلك هي تحد الإبداع والتفوق داخل هذا الفرد.

جانب من فعاليات الجلسة الأولى (تصوير هاني عبدالله)

المؤتمر السنوي الثامن لمؤسسة الفكر العربي تحت شعار
«التكامل الاقتصادي العربي.. شركاء من أجل الرخاء»

ينظر إليها على أنها مؤسسات تعمل ضمن هياكل مغلقة وغير شفافة

الشركات العائلية يصعب حمايتها إلا بالتنافسية في الأسواق العالمية

العجمي: الشركات العائلية تنمو بنسبة 15 في المئة عالمياً بالمقارنة بالأخرى خلال السنوات الخمس المقبلة

البنوي: أكبر التحديات التي تواجه الشركات العائلية هي تسليم القيادة من جيل إلى جيل

أمين: يتعين على العائلة أن تضع قاعدة لمن يتولى القيادة منها

جانب من فعاليات المؤتمر أمس

الأمير خالد الفيصل في طريقه إلى قاعة المؤتمر (تصوير علاء البوريني)

ناقشت الجلسة الرابعة للمؤتمر رؤية العالم العربي للشركات العائلة والتي تنظر إليها على أنها مؤسسات تعمل ضمن هياكل مغلقة وغير شفافة يتعذر دخولها على غير المنتمين إليها ، كما تناولت قرب هذه المؤسسات من الساحات السياسية وتأثيرها على الشؤون الدولة والعكس، وأدار الجلسة المدير التنفيذي لشركة أي أم دي انترناشيونال بسويسرا هشام العجمي، وتكلم فيها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار فيصل المطوع، ، والشريك بشركة برايس وتر هاوس كوبرز بالامارات أمين ناصر، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البنوي الصناعية والرئيس الاقليمي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا لجمعية الرؤساء الشباب وليد البنوي بدلاً من نائب رئيس مجلس إدارة ونائب الرئيس التنفيذي لشركة يوسف بن أحمد كانو بالسعودية عبد العزيز كانو الذي اعتذر عن المشاركة في المؤتمر.

في البداية تحدث العجمي عن حجم التأثير الذي أحدثته الأزمة المالية بالشركات العائلية خلال الفترة الماضية ، مشيراً إلى أن وكالات التصنيف لم تعط أي مؤشرات لما سيحدث لهذه المؤسسات، ولم يكن أحد يتوقع ما حدث، خاصة وأن المؤشرات كانت تشير إلى أن هذه الشركات تؤدي أعمالها بشكل جيد.

وتابع العجمي قائلاً أن في 2008 ظهرت الافلاسات العالمية لعدة بنوك ومؤسسات عالمية مثل ليمن برذرز، وحصلت افلاسات في العديد من الدول الأوربية والأمريكية، مشيراً إلى أن الدول العربية لم تكن بمنأي عن ذلك، حيث ظهر تعثر مجموعة سعد والقصيبي وقد اهتمت الصحف الغربية عن هذه المجموعات التي كانت تنقصها الشفافية.

وأستعرض العجمي التحديات التي واجهت الشركات العائلية في العالم العربي، أولها الوراثة، خاصة وأن مع دخول مؤسسي الشركات العائلية الآن إلى مرحلة الشيخوخة، ومع انتقال إدارة هذه المجموعات إلى الأجيال الثانية والثالثة وانحدار مستوى الشركة خاصة مع عدم قدرة هذه الاجيال على قيادة الشركة مثل المؤسسين.

واوضح العجمي أن التحدي الثاني يأتي في كيفية تنوع العمل، لأن الكثير من الشركات العائلية لم تستطيع أن تنوع عملها، مبيناً أن التحدي الرابع الذي تواجهه الشركات العائلية العربية يتعلق بكيفية مواجهة السوق المنفتحة، خصوصاً أن القوانين والأنظمة العربية كانت تحمي الشركات العائلية، ولكن بعد الانفتاح الاقتصادي الذي يعيشه العالم، أصبح من الصعب على هذه الشركات أن تتم حمايتها إلا بالتنافسية والقدرة على العمل في الأسواق العالمية.

مواكبة المتغيرات

وتعجب المطوع من تسليط الضوء بشكل لافت على الشركات العائلية المتعثرة بشكل يطرح الثقة عن تلك المؤسسات، في حين إذا نظرنا إلى بعض البنوك والشركات العملاقة على مستوي العالم نجدها تعثرت وأفلست فلماذا التركيز على الشركات العائلية؟ مشيراً إلي إحصائية أن الشركات العائلية تنمو بنسبة 15 في المئة عالمياً بالمقارنة بالشركات الأخرى خلال السنوات الخمس القادمة.

وعن التحديات قال المطوع، أن 8 في المئة من الشركات العائلية فقط هي التي تبقي بعد الجيل الثالث، خاصة بسبب الخلافات التي تنشأ بين الأخوات وأولاد الأعمام، ولذلك يجب تغيير النمط ، والهيكلة لكي تعطي الشفافية، وذلك بتحويلها من شركة أفراد إلى شركة مساهمة أو شركة أموال، لانه سيصبح من يتحكم فيها أكثر من شخص وليس فرداً واحداً.

وطالب المطوع أن تهتم السلطات في دولنا بهذه المؤسسات وأن تطور القوانين لتواكب التغيرات التي تحدث في هذه المؤسسات، لكي لا يتم تدمير هذا الإرث العائلي، وما يقدمه لاقتصاديات دولنا.

قال المطوع ان العصر يتطلب التغير رغم أن التقاليد تتحكم في بعض الأمور مثل المحاسبة فلا يستطيع الشخص محاسبة أخيه أو أخته، مشيراً إلى أنه على مستوى التوظيف نجد أنه يتم عن طريق الأهل عكس الشركات الاخرى التي توظف الأكفاء، ولا نستطيع أن نقيم الموظف عن طريق العائلة ويمكن ألا يكون لا يصلح وليس لديه كفاءة وفي هذا مخالفة لقواعد لهذه الشركات، مبيناً أنه اذا ما تم الفصل بين العائلة المالكة للشركة والإدارة نستطيع أن ننجح، ولفت المطوع إلى أن الثورة الفرنسية كانت بسبب أنهيار الدولة لضعف إدارة الدولة ، مبيناً أنه واقع في كل دول الشركات العائلية بدأت من فكرة من المؤسس ينجح بها ويطورها، شركة سيمنز عائلة تملك شركة سيمنز التي تملك 10 في المئة دائما يثير الاعلام تساؤلات حول الشركات العائلية، دون أن تهتم إدارات هذه الشركات بهذا الزخم الاعلامي، في ألمانيا واستراليا75 في المئة.

وأضاف أن هناك أهمالاً حكومياً للشركات العائلية، في الكويت مثلاً القوانين صيغت قبل الشركات وقبل الدينار والقوانين بالية قديمة، وقمنا بالعديد بالمحاولات للتغير لوجود بيروقراطية كبيرة تتحكم في القرار الاقتصادي، وتساءل المطوع عن الأعداد الكبيرة للشباب الذين يبحثون عن عمل في بلداننا العربية خلال السنوات القادمة، مؤكداً أن الشركات العائلية قادرة على توفير فرص كبيرة لهذه الشباب.

وأشار إلى أن الشركات المساهمة لا تتعارض مع الشركات العائلية بل أن كثيراً من الشركات الكبرى في العالم هي في حقيقتها شركات عائلية، لافتاً انه في فرنسا 65 في المئة من الشركات الكبرى تبقى ضمن عائلة واحدة أو مجموعة من العائلات، وتصل هذه النسبة إلى 64 في المئة في ألمانيا و75 في المئة في تشيلي وأستراليا، وفي اليابان شركات عائلية عمرها ألف ومائتا سنة.

وزاد المطوع أن الشركات العائلية تمثل مكانة كبيرة في اقتصاديات الكثير من دول العالم بغض النظر عن تنوع نهج هذه الدول الاقتصادي، حيث تمثل الشركات العائلية النسبة الكبري من اجمالي الشركات العاملة بالاقتصاديات الوطنية لهذه الدول، إلا أنها لا تحظي بالزخم الاعلامي المناسب والكافي بسبب كونها شركات عائلية صغيرة نسبياً وغير مدرجة في أسواق الاوراق المالية.

وتناول المطوع نسب الشركات العائلية في بعض الدول والمناطق، حيث بلغت نسبتها في الشرق الاوسط ، وايطاليا 95 في المئة، وفي سويسرا 85 في المئة، وبريطانيا 75 في المئة، وفي السويد 90 في المئة، وفي اسبانيا 80 في المئة، وفي البرتغال 70 في المئة، موضحاً أن في الولايات المتحدة هناك أكثر من 20 مليون منشأة عائلية تمثل 49 في المئة من الناتج المحلي، وتوظف أكثر من 59 في المئة من العمالة وتخلق 87 في المئة من فرص العمل الجديدة، بينما في دول الاتحاد الاوربي تتراوح نسبة الشركات العائلية ما بين 70 إلى 95 في المئة من أجمالي الشركات العاملة بها وتساهم هذه الشركات بما نسبته 70 في المئة من الناتج القومي.

وعن منطقة الخليج قال المطوع أن نسبتها تصل إلى 95 في المئة من مجموع المنشآت أو الشركات القائمة، مبيناً أن هناك فرقاً بين منشآت فردية وبين البيوت التجارية التي نستطيع أن نسميها شركات عائلية لها عمق تاريخي ولها حجم مؤثر وعددها لا يتعدي المئات.

وقال المطوع أن العمر الاقتصادي بالمعنى الحديث لمعظم مؤسسات الأعمال في المنطقة لا يتعدى 60 عاما ، ومعظم الشركات العائلية – حتى الكبيرة منها لاتزال بقيادة مؤسسيها أو الجيل الأول الذي خلف هؤلاء المؤسسين ، وبالتالي يجب أن نكون حريصين جدا في حديثنا عن الشركات ، مشيرا الى أنه يجب التفرقة وبوضوح بين الشركات العائلية الكبيرة والصغيرة وبين البيوتات التجارية والشركات العائلية الحديثة ، ومن الضروري أن نضع ضوابط ومعايير علمية واضحة لهذا التفريق وأن نحاول أن أمكن دراسة كل مجموعة كوحدة واحدة مستقلة الى حد ما عن المجموعتين الأخريين.

الخط الثاني في الاستثمارات

ولفت الى أن الشركات العائلية فى الخليج تشكل الخط الثاني في الاستثمارات بعد الحكومة ومن خلال تواجدها في اهم القطاعات كالتجزئة وتجارة الجملة والبناء والصناعة وقطاع العقارات والسيارات مشيرا الى انه في مسح شمل 25 شركة عائلية خليجية تم اعداده من قبل «شركة بوز اند كامبني « تبين ان 48 بالمئة من تلك الشركات تعمل في 5 قطاعات او اكثر قد تشمل التجزئة ومنتجات المستهلك والضيافة العقارية والبناء والمنتجات الصناعية والطاقة ، وذلك بحسب استبيان لأرنست أند يونغ عام 2008، و40 في المئة من الشركات منخرطة في ثلاثة أو اربعة قطاعات بينما 12 في المئة فقط تعمل في قطاعين أو أقل».

العائلة والملكية والإدارة

ومن جانبه أعتبر البنوي أن أكبر التحديات التي تواجه الشركات العائلية هي تسليم القيادة من جيل إلى جيل، موضحاً أن معضلة الشركات العائلية تتمحور حول امكانية الفصل بين محاور الثلاثة الرئيسية: العائلة، والملكية، والإدارة، مشيراً إلى أن شركة البنوي استطاعت أن تعالج كل هذه المحاور، غالبية العرب ليست لديهم مهارة في البزنس ولكن هنا يأتي دور مجلس الإدارة الذي يضع خطة استراتيجية يتم تطبيقها مع تغير الأجيال، إذا لم تكن لدى الشركات العائلية القدرة على الإدارة، يجب الفصل بين الإدارة وبين الملكية.

وأوضح البنوي أن الشفافية تأتي من الفصل بين الملكية والادارة، مشيراً إلى أن شركة البنوي لديها خمسة أعضاء مجلس الادارة من الاسرة، التي تمتلك 78 في المئة، 95 في المئة من اجمالي الشركات.

وتناول أمين بعض الارقام التي أظهرتها احصائية للأمم المتحدة، أن 80 في المئة من الشركات العائلية كانوا مضطرين إلى التصفية بسبب الخلفات التي تحدث بعض الجيل الثالث، مبيناً أن غالبية الشركات العائلية في الشرق الأوسط والتي تمثل نسبة 95 في المئة من أجمالي الشركات تعود إلى السبعينات وهو ما يوضح وقوعها في تحد كبير الآن وهو أنتقال القيادة من الجيل الثاني إلى الثالث.

ولفت أمين الى أن قدرة العائلة الصغيرة التي تتكون من 5 إلى 7 أفراد أسهل من السيطرة على العائلة ممتدة على مدى أكثر من 20 سنة، ولكن يجب وضع استراتيجية أو خريطة للعمل هذه العائلة بعد 20 عاماً والتغيرات التي قد تحدث خلال المستقبل، مبيناً انه لانتقال القيادة إلى الجيل الثالث بشكل طبيعي ولكن يتعين على العائلة أن تضع قاعدة لمن يتولى القيادة فيها، مثل الحصول على مؤهلات دراسية عليا مثلاً ومهارات خاصة، ويجب وضع احتمال خروج أحد أفراد العائلة للعمل خارج العائلة، نجد أن العائلة ترفض ذلك، وبذلك هم يسجنون الإبداع والتفوق بداخل هذا الفرد.

وأكد أمين ضرورة وضع قواعد أو بروتوكول ومجموعة من القواعد التي تتوحد العائلة عليها، ولا يتم تغييرها إلا بموافقة العائلة كلها، معرباً عن أسفه بسبب أن الجيل الثالث دائما ما يكون هو السبب الرئيسي في تدمير هذه الشركات

وأوضح أمين أن النظام المؤسسي سيساعد كثيراً في استمرارية هذه الشركات، هناك بعض المساهمين في الشرق الأوسط للشركات لا يقومون بالتدخل في الإدارة ويؤدون دورهم بسلبية ، مؤكداً ضرورة أن يقوم جميع المساهمين بالتدخل في قرارات الادارة حتى يستطيعوا ممارسة الرقابة على الادارات، لافتاً إلى أنه إذا لم يشارك المساهمون في اتخاذ القرارات سيقومون بمغادرة الشركة أو اتخاذ بعد الاتجاهات التي ستكون ضد الشركة وستحاربها.

الأمير خالد الفيصل يزور جناح «النهار» في المعرض

جواد بوخمسين مع اعتدال العيار وجمع من المشاركات في المؤتمر

Al-Shahed
11.12.09

المطوع: التأزيم السياسي بالكويت له تأثير سلبي ومباشر على الاقتصاد

● فيصل المطوع

قال رئيس مجلس ادارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع ان المحاولات الحالية هي استغلال للعلم والفكر لتطوير الاقتصاد العربي، مضيفا ان ما من دولة في العالم تقدمت الا من خلال الفكر المستنير والتعليم الواعي، فلايوجد مجتمع جاهل تطور.

واشار الى ان الاوضاع الاقتصادية لها دور في تطوير الاقتصاد، مشيرا الى ان التأزيم السياسي بالكويت له تأثير سلبي ومباشر على الاقتصاد، وان قضايا الديمقراطية يجب ان تخدم المجتمع وتطوره، حيث ان مزيداً من الحرية يعني مزيدا من التقدم، فلايوجد تقدم دون حرية. وبين أن الأوضاع السياسية يجب ان تخدم التطور ، ولكن للأسف تنعكس علينا سلبيا ونتمنى أن نتجاوز تلك المرحلة وننظر الى الأمام لتحقيق التقدم اقتصاديا من خلال استقرار الديمقراطية والحرية المسؤولة، مؤكدا أن الاقتصادية الحرية هي اساس كل تقدم ، مشيراً الى أن معنى الحرية هنا هي التى تمنح المزيد من الفرص للقطاع الخاص ليعمل بشكل جيد وبنتيجة أفضل مقارنة بالقطاع الحكومي.